

الوقت تميم الالتزام على مناطق الضفة الغربية. إذن، نستشف بأن القراءة المعمقة لما طرحه الجانب المصري ممثلاً بالوزير عمر سليمان على القيادة الفلسطينية تؤكد أن اللعبة السياسية التي تمارس اليوم، أكثر جدية من أي وقت مضى، وهي تتطلب موقفاً سياسياً يجب أن تشارك بصياغته عبر الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والعاجل، كافة القوى والفعاليات الفلسطينية.

فخطة شارون والمبادرة المصرية لتطبيقها تشكل خطراً كبيراً على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية وهي عملية مقايضة للانسحاب من قطاع غزة بتكريس الاحتلال في الضفة، وأن التعاطي والاستعداد للتفاوض على هذه الخطة سيفرض على الفلسطينيين التزامات ليس بمقدورهم ولا من مصلحتهم الوفاء بها وفي مقدمتها القضايا الأمنية.

وما يمكن قوله أن انكشاف خطة شارون بأبعادها المختلفة وما تحويه من شركاء متعددة الأغراض، يملي على الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية والاجتماعية وقيادته السياسية الحذر الشديد وعدم التورط في تنفيذ هذه الخطة أو تغطيتها سياسياً أو أمنياً مهما كانت الضغوط أو المغريات، لأن تعامل الطرف الفلسطيني وأي طرف عربي معها بأي مستوى يضي عليها المشروعية ويحولها تدريجياً إلى قاعدة لعملية سياسية جديدة وبديلة للشرعية الدولية وقرارتها ذات الصلة، وإلى آلية من آليات تنفيذ مشروع شارون. ■

٧- إن هذه الخطة مكرسة خصيصاً لقطاع غزة، ولا تتضمن أية إجراءات أو التزامات حقيقية وملموسة، يقوم بها المحتل الصهيوني تؤدي إلى حصول تغيير في واقع الحال المأساوي لمناطق الضفة، الأمر الذي يسمح بتأكيد ما يشاع في أذهان الفلسطينيين بأن الدولة الفلسطينية القادمة ستكون فقط في قطاع غزة وبوصاية مصرية وستترك مناطق الضفة الغربية لتقاسم وظيفي إسرائيلي فلسطيني أردني وهنا مكنم الخطر، فأى خطة لا تتضمن الربط الواضح للإجراءات في جناحي الوطن الواحد (قطاع غزة والضفة الغربية) لن يكتب لها النجاح.

٨- إن هذه الخطة شديدة الهشاشة لأنها ستظل مرتبطة بتقلبات الوضع السياسي الإسرائيلي الداخلي، فأى تغيير قد يحصل على الخريطة السياسية الداخلية، وخصوصاً في وضع اليمين، قد يؤدي إلى توقف هذه العملية، بل والنكوص عنها.. كما إنه بمقدور أي عملية فلسطينية استشهادية داخل (إسرائيل)، حتى ولو لم تحصل بقرار من قيادة أحد التنظيمات أن تدفع برد فعل شاروني ينسف كل ما تم البناء عليه.

٩- وأخيراً نحن لا نرى في المبادرة المصرية وجوداً لأي نوع من الضمانات بتوقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية، وخصوصاً في مناطق الضفة، وكل ما هنالك قول شارون لعمر سليمان بأنه لن يطلق النار في غزة إذا التزم الجانب الفلسطيني هناك بنفس الشيء.. ورفض في نفس

نهاية سنة ٢٠٠٥، يجري التأكيد أن الهدف هو تسهيل ضم كتل استيطانية ومناطق أخرى في الضفة توجد لـ(إسرائيل) مصلحة في الاحتفاظ بها لأسباب أمنية ولأسباب أخرى. هكذا بصريح العبارة.

فالخطة تنطوي على مقايضة صريحة وواضحة للانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، بالموافقة على إعطاء شارون الفرصة الكافية لالتهم أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية، وتسعير الاستيطان بها، وتمزيق وحدتها الجغرافية، من خلال جداره العازل الذي سيفرض أثناء المرحلة الانتقالية، التي يتحدث عنها (٩) شهور للانسحاب من غزة، وه ١٥ سنة للمرحلة الانتقالية).

والنقطة الأخرى أن تنفيذ هذه الخطة مرهون بالمستقبل وما يخبئه من تطورات ومطبات وتبدلات دولية ومنطقية ومحلية. فقد يسقط الائتلاف الحكومي وقد يتبدل وقد لا تقرر الحكومة، في كل مرحلة من المراحل الأربعة التدريجية للتنفيذ، الإخلاء الفعلي لهذه المستوطنات أو تلك. وقد تحدث عمليات عسكرية وأخرى «استشهادية» تؤدي إلى حرق كل الأوراق.

٥- كما أن هذه الخطة تترك مصير الضفة الغربية للمجهول، وتبعد لأمد طويل وغير معروف لحظة خلاصها النهائي من الاحتلال، وتضعها في ميزان المساومات من حيث حدودها ووحدتها الجغرافية ومعاييرها وحجم وشكل السيادة عليها، وأيضاً فإن هذه الخطة التي تقدم باليسرى جزرة بائسة لتحصل باليمين وبالعصا الغليظة على كامل الأرض التي تنبت الجزر.. تلقي ظللاً قاتمة جداً على مصير ومستقبل مدينة القدس العربية، ومصير أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني الذين هم من اللاجئيين.

٦- إن المبادرة المصرية تعيد الفلسطينيين إلى سياسة الحلول على مراحل، وهي نفس السياسة العقيمة التي لم يستفد منها سابقاً إلا الجانب الإسرائيلي، وهي تلقي إلى المجهول من جديد أهم جوانب الصراع مع العدو الصهيوني وهي قضايا القدس واللاجئيين.

والقبول بالخطة المطروحة يعني القبول بجدار الفصل العنصري كواقع لا يمكن تغييره، الأمر الذي يعني إعطاء فرصة لشارون لالتهم كامل الأرض الواقعة خلف الجدار، وتكثيف الاستيطان بها وضم مساحات واسعة من الأرض المقام عليها كتل استيطانية كبيرة .

